

العجز الموازني في الجزائر وأهم آليات تمويله خلال الفترة (2015-2018)

The Budget Deficit In Algeria And The Most Important Mechanisms For Its Financing During The Period (2015-2018)

د. محفوظي فؤاد¹، د. شليحي الطاهر²، د. مختاري مصطفى³¹مخبر سياسات التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، mahfoudif@yahoo.fr²مخبر MQEMADD، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، proftahar@yahoo.fr³مخبر سياسات التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، mustari80@yahoo.fr

تاريخ النشر: 19/12/2019

تاريخ القبول: 24/11/2019

تاريخ الاستلام: 30/07/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمواجهة أثر انخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة للدولة. باعتبار أن الموازنة العامة تعتمد بشكل أساسي على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها. وبالتالي كان لانخفاض أسعار البترول الأثر المباشر على حصيلة الجباية البترولية، كجزء من الإيرادات العامة للدولة ومن ثم على السياسة الإنفاقية. وهكذا كان لابد من اتخاذ الآليات المناسبة لتخفيف عجز الموازنة ومحاولة الوصول إلى توازن في المالية العمومية وفي مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: عجز موازني، إيرادات، نفقات، تمويل.

تصنيف JEL : H61 ؛ H62 ؛ H68 ؛ E63

Abstract:

This study aims to identify the methods adopted by the Algerian government to the impact of the oil price fall on the state budget and the challenges associated with it. The oil price decline had a direct impact on oil taxes, which represents an important part in public state revenues. Even the spending policy has been affected by the decline in oil prices. It was necessary to take appropriate measures to reduce the budget deficit and try to achieve a balance in public finances and various indicators that allow the maintaining of economic and social development.

Keywords: Budget deficit, revenues, expenditures, financing**Jel Classification Codes:** : H61, H62, H68, E63**Résumé:**

Cette étude vise à identifier les méthodes adoptées par le gouvernement algérien face à l'impact de la chute des prix du pétrole sur le budget de l'Etat et les défis qui y sont liés. la baisse des prix du pétrole a eu un impact direct sur la fiscalité pétrolière, qui représente une partie importante dans les recettes publiques de l'Etat. Et même la politique de dépense a été affectée par la baisse des prix du pétrole.

Donc, il était nécessaire de prendre des mesures appropriées pour réduire le déficit budgétaire et essayer d'atteindre un équilibre dans les finances publiques et divers indicateurs qui permettent de maintenir le soutien et le développement économique et social.

Mots-clés: le déficit budgétaire, recettes, dépenses, financement.**Codes de classification de Jel:** : H61, H62, H68, E63

1. مقدمة:

يعتبر مبدأ توازن الميزانية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الموازنة العامة للدولة، وأن مشكلة العجز الموازي من القضايا الرئيسية التي تفرق مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية. وهذا لما له من آثار سلبية على الوضعية الاقتصادية للدولة وحتى على علاقاتها الاقتصادية الدولية. ويعبر العجز الموازي على الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وذلك لأسباب مختلفة.

لقد عرفت وضعية الموازنة العامة للدولة في الجزائر، حالة من التدهور خلال السنوات الأخيرة. وهذا نظرا لانخفاض الذي شهدته الإيرادات العامة من جهة، والتوسع في برامج الإنفاق العام من جهة أخرى. فطبيعة الموازنة العامة في الجزائر أوضحت أن تمويل النفقات العامة مرتبط بشكل كبير على مؤشرات اقتصادية خارجية، ألا وهي أسعار البترول. وبالتالي كان لانخفاض أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014، انعكاس مباشر على إيرادات الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية، ومن ثم على السياسة الإنفاقية. هذه الأخيرة التي عرفت منحى تصاعدي منذ بداية الألفية، وأدت إلى ارتفاع العجز الموازي. غير أن الحكومة في تلك الفترة اتخذت آلية لتمويل العجز مرتبطة بفوائض الجباية البترولية. وهنا نطرح التساؤل التالي:

الإشكالية الرئيسية:

في ظل انخفاض العوائد النفطية ماهي الأساليب المنتهجة من طرف الحكومة لتمويل العجز الموازي خلال الفترة (2015-2018)؟ وما مدى نجاعتها؟

سنحاول معالجة موضوع الدراسة باستخدام المنهج التحليلي لأهم الوسائل التي اتخذتها الحكومة في الجزائر لمعالجة العجز الموازي بعد انخفاض أسعار البترول منتصف سنة 2014، معتمدا على الإحصائيات الرسمية، والنصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بهذه الآليات.

2. أساسيات حول العجز الموازي:

1.2 تعريف العجز الموازي:

المفهوم التقليدي للعجز الموازي هو حالة زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، بسبب زيادة الحاجات العامة، حيث تعجز الإيرادات العامة على تغطيتها. (عبدالمطلب، 2003، صفحة 77)

لقد اهتم الفكر التقليدي بمفهوم حيادية الدولة، وضرورة توازن الموازنة بتساوي نفقاتها مع إيراداتها، وذلك لعدة أسباب، من أهمها:

- هدف السياسة المالية هو إحداث توازن مالي، في حين أن التوازن بين العرض والطلب في السوق يكون من خلال اليد الخفية.

- زيادة فرض الضرائب لتغطية النفقات العامة، يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي.

- وجود عجز مالي، يساهم في تدهور قيمة النقود ومن ثم ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

أما عن المفهوم الحديث، فبعد أزمة الكساد 1929، ظهر جليا ضرورة تدخل الدولة عن طريق البرامج الإنفاقية للخروج من هذه الأزمة، وهو ما أدى إلى القبول بعجز في الموازنة العامة، لضمان توازن اقتصادي على المدى الطويل وتحقيق التشغيل الكامل. وبالتالي نجد أن الفكر المالي الحديث يهتم بشكل أكبر بجعل الموازنة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ولو على حساب التوازن المحاسبي للميزانية. وهذا ما أدى إلى بروز نظريتين بخصوص العجز: (حشيش، 1992، صفحة 277)

■ **نظرية العجز المقصود:** أي استخدام الموازنة باعتبارها أداة هامة لتوجيه السياسة المالية، عن طريق إحداث عجز فيها، ويستخدم العجز في بعض الحالات كأداة للتنمية الاقتصادية وحل بعض الأزمات الاقتصادية. كالاتباع عن الكساد وتشجيع الانتعاش الاقتصادي. (السيد، 1993، صفحة 70)

▪ نظرية موازنة الدورة الاقتصادية: أي باستخدام الموازنة كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي على المدى الزمني للدورة الاقتصادية التي تمتد عدة سنوات. وذلك بتنظيم الموازنة في إطار سياسة العجز أو الفائض وفقاً لمستلزمات الدورة الاقتصادية.

2.2 أسباب عجز الموازنة:

بما أن الموازنة العامة تتشكل من نفقات وإيرادات عامة، فإن أسباب العجز مرتبطة أساساً بعوامل زيادة النفقات العامة وكذا بعوامل انخفاض الإيرادات العامة، ويمكن إجمالها فيما يلي: زيادة حجم السكان، ارتفاع الأجور، زيادة المشاريع العمومية، زيادة الدعم الاقتصادي والاجتماعي، ارتفاع حجم أعباء الدين العمومي، التهرب الضريبي، انخفاض النشاط الاقتصادي، زيادة حجم السوق الموازية، انخفاض الجباية البترولية.

3.2 أهم آليات تمويل عجز الموازنة العامة:

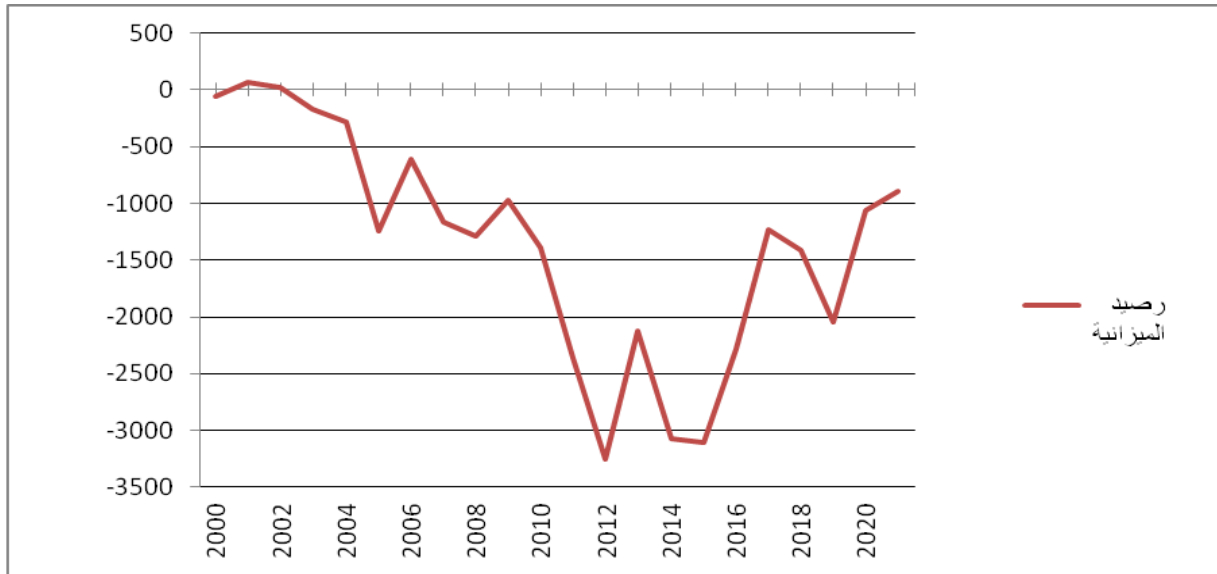
هناك عدة آليات لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ويختلف أسلوب تمويل العجز من دولة لأخرى، حسب الوضع الاقتصادي. ومن أهم هذه الأساليب أو الآليات نجد:

- ↔ القروض الخارجية: تعتبر القروض بمختلف أشكالها، من الإيرادات المؤقتة التي تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها. ولهذا الأسلوب أي التمويل عن طريق القروض بعض الانعكاسات السلبية على الاقتصاد، كزيادة الأعباء المالية واستنزاف العملة الصعبة بالنسبة للقروض الخارجية التي تعتبر عبئاً على ميزان المدفوعات. (دراز، 1999، صفحة 420)
- ↔ الاقتراض من القطاع المصرفي أي البنك المركزي أو البنوك التجارية من خلال بيعها السندات الحكومية. وكذلك القطاع غير المصرفي كمؤسسات التأمين واللجوء إلى الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية
- ↔ زيادة الضرائب: تعتبر الضرائب من أهم الإيرادات العامة للدولة، لذلك تلجأ الدولة في بعض الحالات إلى زيادة الضرائب أو زيادة نسب بعض الضرائب من أجل تغطية النفقات المتزايدة، ومن ثم تقليل نسبة العجز في الموازنة العامة. مع أنه في بعض الأحيان يمكن أن يؤدي هذا الأسلوب إلى ضرر في الاقتصاد الوطني، عند عزوف المستثمرين في النشاطات التي تشهد ارتفاعاً في الضرائب من جهة، وإلى زيادة التهرب الضريبي من جهة أخرى. بالإضافة إلى إمكانية ارتفاع في المستوى العام للأسعار جراء تحويل التكاليف التي يتكبدها القطاع الخاص إلى المستهلكين.
- ↔ الإصدار النقدي: تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى أسلوب استثنائي وهو الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة، غير أن هذا الأسلوب الذي يؤدي إلى ارتفاع الكتلة النقدية في السوق يساهم في زيادة معدل التضخم.

3. الأساليب المتخذة من طرف الحكومة لمعالجة عجز الموازنة العامة خلال الفترة (2015-2018)

لقد عرف حجم الإنفاق العام تزايداً معتبراً منذ بداية الألفية، نظراً للسياسة الإنفاقية التوسعية من خلال البرامج التنموية المعتمدة، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ومخطط توطيد النمو... وحتى بالنسبة لنفقات التسيير التي ارتفعت بعد رفع الحد الأدنى المضمون للأجر، وزيادة الأجور والمنح والعلاوات في قطاع الوظيفة العمومي منذ سنة 2008. بالإضافة إلى زيادة التحويلات الاجتماعية المرتبطة بمختلف صيغ الدعم. وهذا ما أدى باتساع الفارق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة. مع العلم أن الجزائر اتخذت خلال هذه الفترة آلية صندوق ضبط الإيرادات من أجل تغطية العجز الموازني. وهو الصندوق الذي يستمد موارده من فوائض الجباية البترولية. غير أنه بعد انهيار أسعار البترول منتصف سنة 2014، بدأت موارد الصندوق بالانخفاض. والشكل التالي يبين تطور العجز الموازني لفترة موسعة تمتد من بداية الألفية إلى غاية سنة 2018.

الشكل رقم (01): تطور العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) (مليار دج)



المصدر: - تم إعداد الشكل اعتمادا على إحصائيات موقع وزارة المالية. www.mf.gov.dz

- بالنسبة للفترة (2019-2020): أرقام تقديرية لقانون المالية 2019

اعتمدت الحكومة في تمويل عجز الخزينة بشكل عام، منذ سنة 2000 إلى سنة 2016، على التمويل البنكي، والتمويل غير البنكي، وصندوق ضبط الإيرادات والمديونية الخارجية بشكل أقل.

وسجلت سنة 2001، ارتفاع في حجم الإيرادات العامة على النفقات العامة بمقدار حوالي 68 مليار دج. ومنذ سنة 2003 ارتفع العجز الموازي إلى حوالي 164,6 مليار دج، بدون حسابات التخصيص الخاصة بالخزينة التي كانت تحتوي على فوائض معتبرة قدرت بحوالي 186,9 مليار دج. وفي هذه السنة كان عجز الخزينة حوالي 10,2 مليار دج. تم تغطيته بالتمويل البنكي.

في سنة 2004 ارتفع عجز الخزينة بشكل كبير ووصل إلى حوالي 187,3 مليار دج. مع العلم أن العجز الموازي بلغ حوالي 285,3 مليار دج بدون رصيد حسابات التخصيص للخزينة، التي وصلت إلى حوالي 109,8 مليار دج. وقد تم تغطية عجز الخزينة من خلال التمويل غير البنكي وكذا صندوق ضبط الإيرادات. وهكذا تواصل ارتفاع العجز الموازي من سنة لأخرى. ووصل سنة 2012 إلى حوالي 3254 مليار دج، وعجز الخزينة بحوالي 3246 مليار دج، وتم تمويل العجز بالتمويل البنكي وغير البنكي وكذا صندوق ضبط الإيرادات. وانخفض العجز الموازي سنة 2013 إلى حوالي 2128 مليار دج ليرتفع من جديد سنة 2014 إلى حوالي 3068 مليار دج نظرا للارتفاع الكبير المسجل في النفقات العامة التي انتقلت من 6024 مليار دج سنة 2013 إلى حوالي 6995 مليار دج سنة 2014. أما في سنة 2015 فبالرغم من ارتفاع الإيرادات العامة إلى حوالي 4552 مليار دج إلا أن النفقات العامة واصلت هي الأخرى ارتفاعها مسجلة رقم قياسي خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغت حوالي 7656 مليار دج، منها حوالي 4617 مليار دج للتسيير و 3039 للتجهيز. وبذلك أصبح العجز الموازي المسجل حوالي 3103 مليار دج. ونظرا لسياسة التقشف والإجراءات الجبائية المتخذة سنة 2016، انخفض العجز الموازي إلى حوالي 2285 مليار دج، إذ انخفضت النفقات العامة بحوالي 4,6 % مقارنة بسنة 2015، وارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 10 % مقارنة بسنة 2015. مع العلم أنه في هذه السنة تم استخدام القرض الوطني للنمو الاقتصادي في تمويل عجز الخزينة. وفي سنة 2017 وصل العجز الموازي إلى حوالي 1234 مليار دج ليبلغ 1412 مليار دج سنة 2018. وحسب تقديرات قوانين المالية فإن العجز الموازي سيصل إلى 2049 مليار دج، 1057 مليار دج و893 مليار دج للسنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي. ونظرا لانخفاض الموارد المالية للدولة المتأتية من الجباية البترولية، بسبب انخفاض أسعار البترول بعد سنة 2014، ارتأت الحكومة اتخاذ مجموعة من الإجراءات بغرض تعبئة الموارد المالية وتجنب تفاقم العجز الموازي. مع استبعاد اللجوء إلى المديونية الخارجية كخيار استراتيجي. وستتناول أهم الإجراءات فيما يلي:

1.3 الإجراءات المتعلقة بالسياسة الميزانية:

انتهجت الحكومة خريطة الطريق من أجل تقويم المالية العمومية، سواء في جانب الإيرادات العامة أو النفقات العامة:
أ. فيما يخص السياسة الجبائية:

لجأت الحكومة إلى زيادة نسب بعض الضرائب والرسوم كالرفع من معدل الرسم على القيمة المضافة مثلا. وهذا من أجل تعويض النقص المسجل في الجبائية البترولية. كما قامت بوضع بعض الإجراءات الجبائية، تهدف من خلالها إلى توسيع الوعاء الضريبي. وقد عرفت عملية تحسين عملية جمع موارد الجبائية العادية خلال السنوات الأخيرة تطورا متواصلا. إذ قدرت الجبائية العادية سنة 2015 حوالي 2961 مليار دج، وفي سنة 2016 حوالي 3064 مليار دج، لتصل التقديرات سنة 2017 إلى 3425 مليار دج وفي سنة 2018 حوالي 3938 مليار دج.

إن تحسين الموارد الجبائية يرتبط ارتباطا وثيقا بإدارة جبائية أكثر فعالية، وكذا بقدرة القوة العمومية على معاقبة التهرب الجبائي الذي يمس كذلك الأعوان الاقتصاديين.

هذا وقد اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير في إطار إصلاحاتها الجبائية، ومن أهمها:

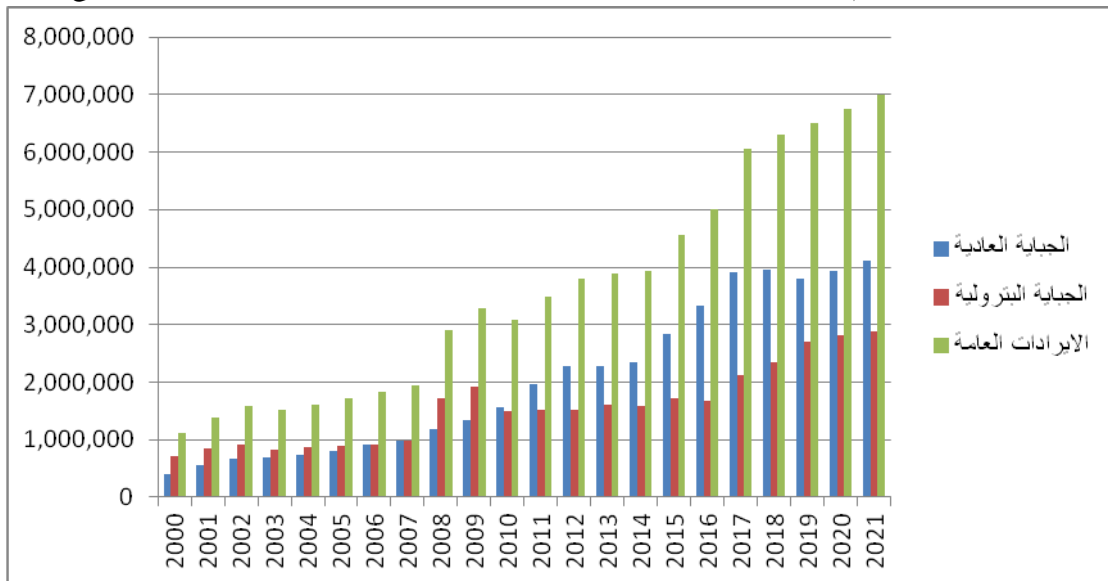
- إصلاح الإدارة الجبائية على نحو يساهم في تحسين التحصيل، وتفعيل منظومة مكافحة التهرب الضريبي.
- رفع مستوى تعبئة الموارد المالية خارج الجبائية البترولية من خلال تحسين فعالية الإدارة الجبائية عن طريق تشجيع الاستراتيجيات المالية وتثمين ممتلكات الدولة.

إن الزيادة في الإنفاق العام من خلال الزيادة في معدلات الضرائب يؤدي إلى ارتفاع تكاليف القطاع الخاص وانخفاض أرباحهم، وهذا انعكاس سلبي على حجم الاستثمار والعمالة وكذا على الإنتاجية، وبطبيعة الحال ستمتد الآثار السلبية إلى مؤشرات التوازن الخارجي.

كما أن الزيادة في معدلات الضرائب على الإنفاق كالرفع من الرسم على القيمة المضافة يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وبالتالي انخفاض إنفاق الطبقات محدودة الدخل.

والشكل التالي يوضح مدى نجاعة السياسة الجبائية في الرفع من مستوى الجبائية العادية خصوصا من بعد سنة 2016.

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2021) (مليون دج)



المصدر: - تم إعداد الشكل اعتمادا على إحصائيات موقع وزارة المالية. www.mf.gov.dz

- بالنسبة للفترة (2019-2021): أرقام تقديرية لقانون المالية 2019

بعد أن قدرت الجبائية العادية بحوالي 2961 مليار دج سنة 2015 والجبائية البترولية بـ 1722 مليار دج، وبعد الإجراءات الجبائية المتخذة في إطار تعبئة الموارد المالية، من خلال زيادة نسب بعض الضرائب والرسوم من أجل تعويض النقص المسجل

في الجباية البترولية. والتدابير التي تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي. ارتفع حجم الإيرادات العامة سنة 2016، إذ قدرت الجباية العادية بحوالي 3064 مليار دج، والجباية البترولية بـ 1682 مليار دج. أما سنة 2017 فشهدت نفس الاتجاه التصاعدي. إذ أن الجباية العادية تمثل حوالي 64% من مجموع الإيرادات العامة، و قدرت الجباية العادية بحوالي 3920 مليار دج أي ما يعادل 31,5 مليار دولار، مقابل 2126 مليار دج كجباية بترولية. وفي سنة 2018، ارتفعت الجباية العادية قليلا إلى 3964 مليار دج، منها حوالي 1391 مليار دج كضرائب مباشرة وهي النسبة الأكبر في الجباية العادية. كما ارتفعت الجباية البترولية إلى حوالي 2349 مليار دج. ومع ذلك فإن نسبة الجباية العادية من مجمل الإيرادات العامة، انخفضت إلى حوالي 62%. ويتوقع خلال السنوات القادمة ارتفاع في حجم الإيرادات العامة بصنفها العادية والبترولية.

ب. فيما يخص السياسة الإنفاقية: أي مجموعة القواعد والإجراءات المتعلقة بالإنفاق العام والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن أهم هذه الإجراءات نجد: (الوزارة الأولى، 2017، صفحة 09)

- ضمان استمرارية الإنفاق العمومي وترشيده، و تحفيز النشاط الاقتصادي،
- إصلاح وعصرنة التسيير العمومي، وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين والمؤسسات،
- ضمان توزيع عادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة السكان،
- عصرنة تسيير الموازنة قصد الوصول إلى برمجة متعددة السنوات، وضمان الاستعمال الناجع والاقتصادي للأموال العمومية،
- توجيه الموارد المالية غير التقليدية خصيصا نحو ميزانية استثمار الدولة، وذلك للاستجابة العقلانية لاحتياجات التنمية البشرية وإنجاز الهياكل القاعدية ومرافقة التنمية والنمو،
- مواصلة عقلنة نفقات تسيير الدولة لتتم تغطيتها في النهاية بالجباية العادية فقط.

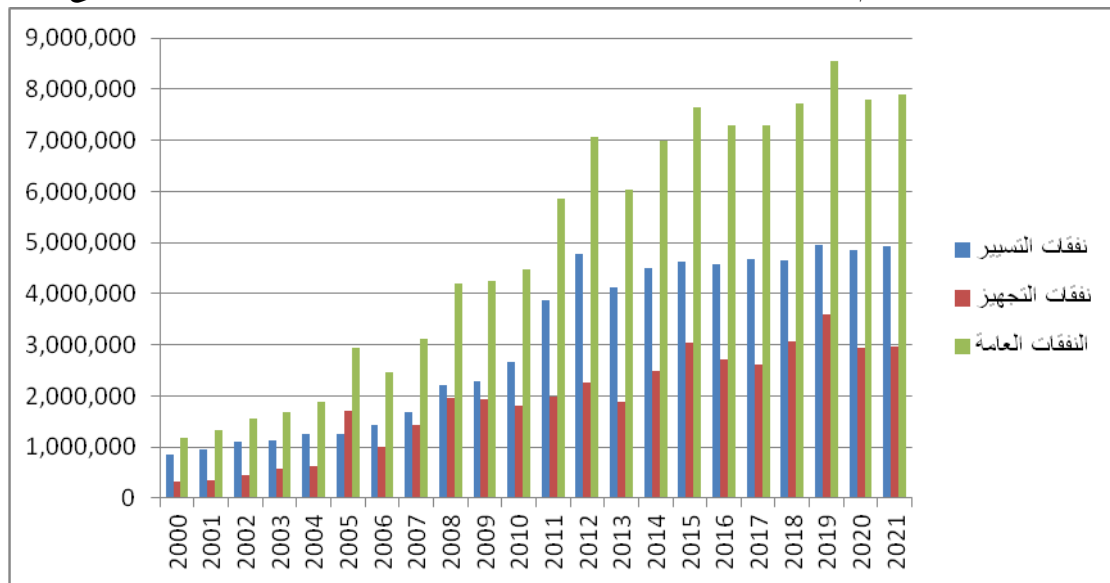
ج. ترشيد النفقات العمومية:

للتقليل من عجز الموازنة العامة للدولة، عملت الحكومة على إصدار عدة نصوص تنظيمية تستهدف زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام وذلك تجسيدا للأحكام الصادرة في قوانين المالية للسنوات الأخيرة. يعتبر ترشيد الإنفاق العام خطوة مهمة للرفع من فعالية وكفاءة توظيف النفقات العامة مع التقيد بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها الدولة.

ومع منتصف سنة 2014 شهدت أسعار البترول انخفاضا واستمرت حدة الانخفاض خلال سنة 2015 وتذبذبا في بداية سنة 2016 لتنتعش نوعا ما خلال سنة 2017. وقد كان للانخفاض المسجل الأثر الكبير على السياسة الإنفاقية للدولة، إذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام كمحاولة للتقليل من عجز الموازنة المتوقع، والتقليل من الآثار السلبية لتدهور أسعار البترول. ومن بين الإجراءات المتخذة نجد: تجميد بعض المشاريع، تسقيف في بعض اعتمادات التسيير وتحديد الأولويات في استعمال الاعتمادات المتوفرة، الإحالة على التقاعد لكل الموظفين والأعوان العموميين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد.

والشكل التالي يوضح تطور النفقات العامة للجزائر سواء قبل أو بعد انخفاض أسعار البترول، وهو ما يسمح لنا بتقييم سياسة الحكومة اتجاه النفقات العامة بعد انخفاض أسعار البترول منتصف سنة 2014.

الشكل رقم (03): تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2021) (مليون دج)



المصدر: - تم إعداد الشكل اعتمادا على إحصائيات موقع وزارة المالية. www.mf.gov.dz

- بالنسبة للفترة (2019-2021): أرقام تقديرية لقانون المالية 2019

يعتبر تخفيض النفقات العامة من أبرز الوسائل التي تستخدم لمعالجة العجز الموازي في إطار السياسة المالية. ويتخذ هذا الإجراء بناء على الوضعية الاقتصادية العامة التي تمر بها الدولة وعلى السياسة المنتهجة. إذ لا يمكن أن تنتهج الدولة سياسة انكماشية طويلة المدى، لأن هذا يؤثر حتما على الطلب والعرض. كما أن هناك نفقات تدخل في صلب السياسة الاجتماعية للدولة ولا يمكن التخلي عنها.

بالرغم من الارتفاع المسجل للنفقات العامة سنة 2012، والتي وصلت إلى حوالي 7058 مليار دج نظرا لآثار السياسة التوسعية للإنفاق العام، إلا أنه سرعان ما انخفضت في سنة 2013 بنسبة 14,6%. كما شهدت سنة 2015 أيضا ارتفاعا لحجم النفقات العامة سواء في جانب التسيير أو التجهيز وهي سنة بداية تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019). غير أن سياسة ترشيد النفقات كان لها الأثر في سنة 2016، إذ انخفضت نفقات التسيير بحوالي 0,68%، ونفقات التجهيز بنسبة 10% مقارنة مع 2015. واستمر الانخفاض في سنة 2017 بشكل قليل إلى حوالي 7282 مليار دج أي بنسبة انخفاض قدرها حوالي 0.2% مقارنة مع سنة 2016. أما سنة 2018 فقد عرفت ارتفاعا في حجم الإنفاق العام وخصوصا في نفقات التجهيز التي وصلت إلى حوالي 3078 مليار دج أي ارتفاع بنسبة 18% مقارنة بسنة 2017. وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة العجز الموازي، وأعطى للحكومة السبب في اتخاذ إجراء التمويل غير التقليدي لتغطية العجز.

لذلك فإنه في إطار سياسة ترشيد النفقات العامة، وجب تحديد الأهداف والأولويات، بتطبيق مبادئ الإدارة بالأهداف. وقياس كفاءة وفعالية الموارد والبرامج. بالإضافة إلى ترشيد الاختيارات المالية وتفعيل الرقابة بمختلف أشكالها.

د. الإطار المتوسط للنفقات العامة:

صادق مجلس الوزراء في شهر أوت 2016 على مسعى مالي موجه لاستعادة توازن المالية العمومية على المدى المتوسط، للتحكم الأفضل في مخاطر الموازنة على المدى المتوسط وال المدى الطويل، من خلال تطوير القدرات الوطنية في مجال التوقعات والاستشراف ومن خلال تعزيز الترتيبات والقدرات المؤسسية للوقاية من هذه المخاطر ومقاومتها. وقد جاء هذا التوجه تجسيدا لما تضمنته المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، التي نصت على أنه:

" يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. يحدد للسنة القادمة والسنتين التاليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، إن اقتضى الأمر. ويمكن مراجعة تأطير الميزانية على المدى المتوسط خلال إعداد مشروع قانون المالية لسنة. كما يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها

وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع إطار الميزانية متوسط المدى. ويسري مفعول أحكام هذه المادة ابتداء من أول يناير سنة 2017"

وبالفعل بدأ تطبيق هذا الاقتراح ابتداء من قانون المالية 2017، إذ نجد أنه تم تقدير التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط، وكذا الاختيارات الميزانية المتخذة من طرف الحكومة، وحتى بالنسبة لاعتماد السعر المرجعي للبتروول. غير أن هذه التوقعات تلاشت بشكل كامل عند إعداد قانون المالية 2018. فمثلا في الإطار المتوسط للنفقات لسنة 2017، قدرت النفقات العامة لسنة 2018 بـ 6800 مليار دج، ونفس الشيء بالنسبة لسنة 2019. بينما نجد أن قانون المالية لسنة 2018 اعتمد تقديرات مختلفة، إذ قدرت النفقات العامة لسنة 2018 بحوالي 8627 مليار دج و7561 مليار دج لسنة 2019. أما بخصوص الإيرادات العامة فقدرت بـ 6714 مليار دج و7002 مليار دج لسنة 2019. بعدما كان التقديرات السابقة ضمن قانون المالية 2017 على النحو التالي: 5798 مليار دج لسنة 2018، و 6424 مليار دج لسنة 2019. والجدول التالي يوضح الوضعية التقديرية للميزانية خلال الفترة (2019-2021)

الجدول رقم (01): الوضعية التقديرية للميزانية خلال الفترة (2019-2021) (مليون دج)

تقديرات حسب قانون المالية 2019			الميزانية العامة
2021	2020	2019	
4922780	4863850	4954476	نفقات التسيير
2970230	2940190	3602681	نفقات التجهيز
7893010	7804040	8557157	إجمالي النفقات العامة
2883655	2816694	2714469	الجباية البترولية
4116275	3929582	3793438	الجباية العادية
6999930	6746276	6507907	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: احصائيات قانون المالية لسنة 2019.

إن هذه التقديرات تغطي خيارات الميزانية التي انتهجتها الحكومة في تحضير مشروع قانون المالية. كما أنها ليست ثابتة بل يمكن تعديلها خلال تحضير مشروع قانون المالية للسنة المعنية. يسمح هذا المسعى بتقديم التقدير الاقتصادي الذي ساهم في إعداد قانون المالية والذي يحدد بصفة مباشرة التقييمات المدرجة فيها للسنتين الموالتين. كما يهدف إلى:

- تقدير أفضل على المدى المتوسط لسياسة الميزانية،
- حث القطاعات على الانخراط في مسعى معقول،
- تحسين المعلومة وشفافية المالية العمومية.

2.3 صندوق ضبط الإيرادات:

لقد استعمل هذا الصندوق لتخفيض المديونية العمومية وتمويل عجز الخزينة، ويستمد موارده من فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق تقديرات قانون المالية. وتسبقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير الحيوي للمديونية الخارجية. بالإضافة إلى أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق. (القانون 03-22، 2003، صفحة 28) ومنذ سنة 2006، مع استمرار فوائض الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، بدأ الصندوق في تمويل عجز الخزينة، بحوالي 91 مليار دج، ليرتفع التمويل بعد ذلك إلى حوالي 1761 مليار دج سنة 2011، ليسجل رصيد الصندوق عند نهاية نفس السنة حوالي 5381 مليار دج. وفي سنة 2014 ارتفع تمويل الصندوق لعجز الخزينة إلى رقم قياسي، أين وصل إلى حوالي 2965 مليار دج، وبقي الرصيد في نهاية 2014 حوالي 4408 مليار دج. وتواصل انخفاض الرصيد إلى حوالي 2073 مليار دج نهاية 2015، وحوالي 748,5 مليار دج نهاية 2016. وفي نفس الوقت انخفضت تمويلات الصندوق لعجز الخزينة، وسجلت ما قيمته 2886,5 مليار دج و 1387 مليار دج سنتي 2015 و 2016 على التوالي.

الجدول رقم (02): الوضعية العامة لصندوق ضبط الإيرادات (2000-2018) (مليار دج)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
131,91	784,45	1 387	2 073,8	4 408,4	5 563,5	5 633,7	5 381,7	4 842,8	4 316,4	4 280,07	3 215,5	2 931,04	1 842,6	721,6	320,8	27,9	171,5	232,1
تمويل عجز الموازنة																		
رصيد الصندوق بعد الاقتطاع																		

المصدر: إحصائيات بموقع وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz>

ونظرا لانخفاض موارد الصندوق بسبب انخفاض أسعار البترول، جاء في المادة 121 من قانون المالية 2017 (القانون 14-16، 2016، صفحة 50) تعديل لأحكام المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المعدلة والمتممة، وهي تتعلق بحساب التخصيص الخاص رقم 103-302 المتعلق بصندوق ضبط الإيرادات. إذ أنه قبل هذا التعديل كان هناك قيد يتمثل في تمويل عجز الخزينة بشرط أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج. غير أن مضمون هذا التعديل الذي جاء في قانون المالية 2017 يتمثل في حذف هذا الشرط، وبالتالي أصبح بالإمكان تمويل عجز الخزينة من الرصيد المتبقي في هذا الصندوق والمسجل نهاية سنة 2016. وإلى غاية نهاية ديسمبر سنة 2017 تم اقتطاع ما قيمته 784,5 مليار دج من هذا الصندوق لتمويل العجز. أما في سنة 2018 ونظرا لارتفاع أسعار البترول مقارنة بسنة 2017، فقد سجلت الجباية البترولية ارتفاعا عن ماهو مقدر في قانون المالية، وبالتالي ارتفع رصيد الصندوق إلى أكثر من 437 مليار دج، خصصت منها حوالي 131,9 مليار دج لتمويل عجز الخزينة.

3.3 برنامج الامتثال الجبائي الإرادي:

برنامج للامتثال الجبائي الإرادي هو برنامج يسمح لكل شخص طبيعي مهما كانت وضعيته بإيداع الأموال لدى البنوك. على أن تخضع هذه الأموال لمعدل جزافي نسبته 7%. (الأمر 01-15، 2015، صفحة 14) حدد الدخول الفعلي لهذا الإجراء ابتداء من 02 أوت 2015 إلى 31 ديسمبر 2016، وقد تم تمديد الأجل إلى غاية 31 ديسمبر 2017. (القانون 14-16، 2016، صفحة 31) وبانتهاء هذه الفترة، يكون الأشخاص الحائزون أموال مؤهلة لهذا البرنامج ولم يتم اكتتابها، محل إعادة التقييم حسب شروط القانون العام مع تطبيق الغرامات والعقوبات المنصوص عليها في هذا المجال. أ. شروطه:

- يشترط أن تكون الأموال أو المعاملات في الأصل من مصدر مشروع،
- لا ترتبط بأي فعل يجرمه قانون العقوبات والتشريع المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب. كفاءات تنفيذ البرنامج:

يتم تنفيذ البرنامج وفق الكفاءات التالية: (وزارة المالية، 2015، صفحة 01)

- ✓ يطبق البرنامج من طرف البنوك على كل الأشخاص الذين يصرحون إراديا أنهم معنيون به.
- ✓ يخص هذا الإجراء، الودائع التي لم يتم خضوعها للجباية من قبل.
- ✓ تقدم البنوك، كل التوضيحات المفيدة والضرورية للأشخاص الذين يرغبون ذلك، من طرف إدارات كفاءة يتحكمون في عملية الامتثال الجبائي الإرادي.
- ✓ في حالة عدم الانخراط الإرادي، وفي إطار الاحتواء المالي، يستفيد الأشخاص الذين يقومون بإيداع أموال يقل مبلغها عن 10 ملايين دينار، من معالجة عادية بالنسبة لودائعهم على مستوى الوكالات المصرفية في كامل التراب الوطني.

- ✓ من أجل إنجاز أمثل لهذا البرنامج، تقوم البنوك بتعيين مكلفين بالزبائن مختصين، يتوفرون على الكفاءات الضرورية وينشطون ضمن فضاء محدد، ومخصص لهذه الشريحة من الزبائن.
 - ✓ يتم إيداع الأموال شخصيا من طرف الأشخاص المعنيين. يودع الأشخاص الذين يحوزون على حساب مصرفي، الأموال نقدا في حساباتهم. أما الأشخاص الذين لا يحوزون على حساب مصرفي فيستفيدون من فتح فوري لحساب مصرفي تودع فيه الأموال نقدا.
 - ✓ تعزز هذه العملية المسعى الرامي إلى الإدماج المصرفي للمعاملات التجارية.
 - ✓ يتعين على المكلفين بالزبائن، تحسيس المودعين لاستعمال وسائل الدفع.
 - ✓ يمكن للزبون، في هذه المرحلة التي تتزامن مع انطلاق نظام الدفع الإلزامي للمعاملات التجاري عن طريق وسائل الدفع، لا سيما الصك والتحويل، أن يقوم بالإيداع نقدا لمقابل المبلغ المالي للمعاملة (شراء أملاك).
 - ✓ يستفيد المودعون الذين لا يحوزون حسابا مصرفيا، في انتظار استلام دفتر الصكوك من بطاقة مصرفية.
 - ✓ عند القيام بإيداع الأموال، يجب على الأشخاص المعنيين ملء بطاقة إيداع وفق نموذج محدد.
 - ✓ يجب على البنوك أن تدفع يوميا للإدارة الجبائية المبالغ المجمعة بموجب الرسم المحرر، بمعدل 7%.
 - ✓ ترسل البنوك عن طريق البريد الإلكتروني إلى الإدارة الجبائية نسخا من بطاقات الإيداع، الموقع عليها من طرف الأشخاص الخاضعين للبرنامج.
 - ✓ يجب على مصالح الإدارة الجبائية تقديم وصل استلام للبنك يتعلق بالمبالغ والوثائق المستلمة، وإرسال وثيقة خلال سبعة أيام العمل الموالية إلى الشخص الخاضع للبرنامج، تثبت خضوع الشخص لبرنامج الامتثال الجبائي الإرادي.
 - ✓ يتم تنظيم متابعة شهرية على مستوى وزارة المالية، وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، لتقييم المستوى الإضافي للموارد المجمعة واتخاذ التدابير الضرورية اللازمة.
- يتعين على كافة الوكالات المصرفية اتخاذ الإجراءات الضرورية من حيث استعداد مصالحها وحسن استقبال المواطنين المعنيين، وفتح شبابيك عند الاقتضاء.

4.3 القرض الوطني للنمو الاقتصادي:

هو بمثابة سندات اسمية أو سندات لحاملها لمدة 3 سنوات و 5 سنوات بقيمة 50000 دج لكل سند. وتكون نسبة الفائدة 5% سنويا بالنسبة لسندات 3 سنوات، ونسبة 5.75% سنويا بالنسبة لسندات 5 سنوات. ويتم دفع الفوائد الناتجة عن هذه السندات سنويا وفي تاريخ يوافق الاككتاب، كما تكون معفاة من الضرائب. (قراروزاري، 2016، صفحة 01)

يفتح اكتتاب سندات الخزينة لدى صناديق الاككتاب الآتية:

- الخزينة المركزية،

- الخزينة الرئيسية،

- الخزينة الولائية،

- وكالات بنك الجزائر،

- الوكالات البنكية وكذا فروع بنك الجزائر.

تكون سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي قابلة للتداول الحر، ويمكن على الخصوص:

- شراؤها أو التنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير السند أو عن طريق وسطاء مختصين،

- رهنها لقرض مصرفي.

يدوم اكتتاب هذا القرض لمدة أقصاها 6 أشهر. ويمكن إعلان انتهاء الاككتاب قبل انقضاء هذه المدة أخذا بعين الاعتبار

المبلغ الإجمالي المعبأ، وفي هذه الحالة يعلن تاريخ انتهاء الاككتاب. كما يسمح بالتسديد المسبق للسندات المصدرة في إطار هذا

القرض قبل إحالة استحقاقها بطلب من حاملها، بعد رأي المدير العام للخزينة. ولا يمكن طلب التسديد المسبق من طرف حامل السند إلا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند، على الأقل. على أن تحسب نسبة الفائدة المطبقة عند التسديد المسبق بنسبة عدد الأيام الجارية بعد تسديد آخر قسيمة.

تسلم هيئات الاكتتاب إلى المكتبتين وصولات اكتتاب في انتظار تسليم السندات. وتكون لوصولات الاكتتاب نفس القيمة ونفس الآثار القانونية للسندات. ويمكن أن تعد هذه الوصولات على غرار السندات التي تحل محلها، على الشكل الاسمي أو لحاملها. ويوقعها ممثلو هيئات الاكتتاب المؤهلون. كما يرخص بالتنازل عن السندات الاسمية على شكل لحاملها. وفي هذه الحالة، يسلم الحامل الجديد السندات الاسمية للهيئة التي اكتتب فيها السند مقابل تسليم وصل إيداع يحل محل السندات الاسمية إلى غاية تسليم السندات المعوضة. ويبين وصل الإيداع أرقام السندات التي تم تعويضها. ويتم تبليغ العون المحاسبي المركزي للخزينة العمومي بعملية التنازل من طرف هيئة الاكتتاب المعنية.

وفي هذا الإطار تستفيد المصالح المالية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية، ومصالح بريد الجزائر، والبنوك وبنك الجزائر، من عمولة توظيف اكتتاب من الخزينة قدرها 1% من مبلغ رأس المال المكتتب فعلا أو المكتتب بصفة نهائية في اليوم الأخير من فترة الاكتتاب. (قراروزاري، 2016، الصفحات 01-02)

إن هذا الإجراء هو بمثابة اقتراض داخلي، الذي يمثل مصدر من المصادر التمويلية غير التضخمية، باعتبار أن تمويل العجز يكون بمدخرات حقيقية لا يترتب عليها تغير في عرض النقود.

يرى الكثير من المحللين أن العجز الممول بالسندات يؤدي بالاقتصاد إلى حالة من اللاتوازن وعدم الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد خاصة في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، الذي يقلل من قيمة المعروض النقدي ويؤثر على قيمة الإيرادات العامة. كما أن الاستمرار باستخدام هذه الآلية في تمويل العجز الهيكلي سيزيد في نسبة العجز، نظرا لارتفاع أعباء خدمة الدين العام المحلي التي ستؤثر حتما على الإنفاق العام الجاري.

كما أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى انخفاض مدخرات الأفراد والتي كانت البنوك تستخدمها لتمويل الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص.

ولنجاح هذا الإجراء يجب مراعاة مايلي:

- تنشيط السوق المالي، والذي يسمح بتداول سندات الدين المحلي.
- استقرار سعر صرف العملة.
- توفر الثقة بين الدولة والأفراد.
- عدم ارتفاع معدل التضخم.
- مساهمة مختلف القطاعات بما تملكه من فوائض مالية.
- أن توجه هذه الأموال إلى الإنفاق الاستثماري المنتج وليس الاستهلاكي.

بلغ حجم تمويلات القرض الوطني للنمو الاقتصادي سنة 2016، حوالي 557,8 مليار دج. أما في سنة 2017 وإلى غاية نهاية شهر جوان، بلغ حجم تمويل هذه الآلية لعجز الخزينة حوالي 25,1 مليار دج. (DGPP, 2017)

5.3 التمويل غير التقليدي:

شهدت رخص برنامج الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة انخفاضا متتابعا، إذ انخفضت من حوالي 3500 مليار دينار سنة 2015 إلى حوالي 1900 مليار دينار سنة 2016 وحوالي 1400 مليار دينار سنة 2017. ورافق هذا التدرج تراكم في الديون التي لم تسدد لدى العديد من المتعاملين الاقتصاديين على مستوى الفروع المختلفة في الدولة. وبينت تقديرات قانون المالية 2018، سعي الدولة لمحاولة تسوية هذا الركود. إذ نجد أن رخص البرامج قدرت بحوالي 2270 مليار دج، وحوالي 4043 مليار دج كاعتمادات دفع ضمن نفقات التجهيز العمومي، منها 400 مليار دج مخصصة لتسوية الديون المستحقة على الدولة. لا سيما:

سندات القرض الوطني لسنة 2016، سندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز، وكذا سندات الخزينة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن فوارق أسعار الوقود المستورد والمياه المحلاة.

لقد أصدرت المديرية العامة للخزينة سندات مالية لفائدة بنك الجزائر بمبلغ قدره 570 مليار دج لأجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة بعنوان السنة المالية 2017. وتم توزيع هذه السندات حسب فئات مختلفة بناء على المدة، المبلغ، تاريخ الاستحقاق ونسبة الفائدة المطبقة، وهذا على النحو التالي: (Recueil_DGC, Instruction N°21, 2017, p. 80)

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 05 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2022 بمبلغ 40 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2024 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2027 بمبلغ 110 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنة، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2032 بمبلغ 170 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات، المستحق الدفع في 29 أكتوبر 2037 بمبلغ 180 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

وبخصوص تغطية احتياجات تسيير الدين العمومي، فقد أصدر المديرية العامة للخزينة سنة 2017 سندات مالية لفائدة بنك الجزائر بمبلغ قدره 452 مليار دج موزعة كما يلي: (Recueil_DGC, Instruction N°22, 2017, p. 83)

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2024 بمبلغ 52 مليار دج.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2027 بمبلغ 70 مليار دج.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2032 بمبلغ 100 مليار دج.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2037 بمبلغ 100 مليار دج.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2042 بمبلغ 80 مليار دج.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2047 بمبلغ 50 مليار دج.

تسد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتبة بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد لصالح الصندوق الوطني للاستثمار، فقد أصدر المديرية العامة للخزينة سنة 2017 سندات

مالية لفائدة بنك الجزائر بمبلغ قدره 200 مليار دج موزعة كما يلي: (Recueil_DGC, Instruction N°23, 2017, p. 86)

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2024 بمبلغ 10 مليار دج بنسبة

فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2027 بمبلغ 20 مليار دج بنسبة

فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2032 بمبلغ 30 مليار دج بنسبة

فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2037 بمبلغ 50 مليار دج بنسبة

فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2042 بمبلغ 50 مليار دج بنسبة

فائدة سنوية 0.5%.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 08 نوفمبر 2047 بمبلغ 40 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتبة بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.
كما تم إصدار سندات خزينة لفائدة بنك الجزائر في إطار تمويل برنامج إنشاء سكنات "عدل" بمبلغ قدره 154 مليار دج، على النحو التالي: (Recueil_DGC, Instruction N°24, 2017, p. 89)

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 14 مليار دج.
الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 20 مليار دج.
الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2032 بمبلغ 30 مليار دج.
الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2037 بمبلغ 40 مليار دج.
الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2042 بمبلغ 30 مليار دج.
الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2047 بمبلغ 20 مليار دج.
تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتبة بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

وفي إطار تغطية تسيير الدين العمومي، فقد أصدرت الخزينة سنة 2017 سندات لفائدة بنك الجزائر لتغطية ديون مؤسسة سونلغاز بمبلغ 545 مليار دج موزعة على النحو التالي: (Recueil_DGC, Instruction N°26, 2017, p. 95)

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 45 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2027 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2032 بمبلغ 120 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2037 بمبلغ 120 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2042 بمبلغ 120 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2047 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتبة بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.
كما أصدرت الخزينة سنة 2017 سندات لفائدة بنك الجزائر في إطار تغطية تسيير الدين العمومي (القرض الوطني للنمو الاقتصادي) بمبلغ 264 مليار دج موزعة على النحو التالي: (Recueil_DGC, Instruction N°27, 2017, p. 99)

الفئة الأولى: سند الخزينة المتطابق لمدة 07 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2024 بمبلغ 14 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثانية: سند الخزينة المتطابق لمدة 10 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2027 بمبلغ 30 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الثالثة: سند الخزينة المتطابق لمدة 15 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2032 بمبلغ 60 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الرابعة: سند الخزينة المتطابق لمدة 20 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2037 بمبلغ 70 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة الخامسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 25 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2042 بمبلغ 50 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

الفئة السادسة: سند الخزينة المتطابق لمدة 30 سنوات المستحق الدفع في 13 نوفمبر 2047 بمبلغ 40 مليار دج بنسبة فائدة سنوية 0.5%.

تسدد الفوائد الناتجة عن هذه السندات المكتتبة بنسبة فائدة موحدة تقدر بـ 0.5%.

وضمن هذا السياق، سعت الحكومة إلى مرافقة مسار التنمية الاقتصادية للبلاد في الاتجاهات الآتية:

- مواصلة تحسين بيئة الأعمال،
 - تشجيع وتسهيل الاستثمار في كل القطاعات، وعن طريق المتعاملين العموميين والخواص.
 - مواصلة انجاز برامج التجهيز العمومي التي تم اعتمادها في السنوات الأخيرة،
- ولتجاوز هذه الأزمة، والحفاظ على حركية التنمية للبلاد، وأمام محدودية السوق المالية الداخلية، فإن الحكومة قررت اللجوء إلى تمويل غير تقليدي.

وفي هذا الإطار يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة بشكل مباشر. من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: (القانون 10-17، 2017، صفحة 01)

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة،
 - تمويل الدين العمومي الداخلي،
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- تنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية 05 سنوات كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة،
- توازن ميزان المدفوعات.

للإشارة فإنه في إطار الرقابة على التمويل غير التقليدي المتمثل في الإصدار النقدي لبنك الجزائر، فإن بنك الجزائر يقدم تقرير دوري بخصوص العملية، كل ثلاث أشهر لرئيس الجمهورية.

إن التمويل غير التقليدي، يدخل في إطار آلية تسمى بالإصدار النقدي، وذلك بخلق كمية من النقود الإضافية بدون تغطية. وهذه العملية تؤدي إلى نوع من الضغوط التضخمية، تختلف حدتها حسب مرونة الجهاز الإنتاجي.

لقد لجأت الجزائر إلى هذا الإجراء، نظرا لمحدودية السوق النقدية والمالية في تمويل الاستثمار الاقتصادي ومواصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكما هو معلوم فإنه قبل هذا التعديل المتعلق بقانون النقد والقرض، كان يسمح لبنك الجزائر أن يمنح مكشوفات بالحساب الجاري، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدية، وفي حدود حد أقصى يعادل 10% من الإيرادات العادية المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة. (الأمر 03-11، 2003، صفحة 06)

تلجأ الدول عادة إلى عملية الإصدار النقدي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية توسعية، نظرا لعجز الموارد المتاحة على القيام بهذا الدور. إذ ترى النظرية الكثرية أن " اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد في ظل النظام الرأسمالي نظرا لنقص في التشغيل والجهاز الإنتاجي، يكون بشرط أن تتوقف الدولة عن عملية الإصدار بمجرد ارتفاع مستوى التشغيل إلى مستوى

التشغيل التام، أما الدول النامية فلا يمكن لها أن تلجأ للإصدار النقدي الجديد إلا إذا كان موجها للاستثمار أو أن يستعمل بكميات صغيرة لا تنجر عنها آثار تضخمية وخيمة." (المغربي، 2010، الصفحات 43-44)

غير أن ما يتخوف منه الكثير بالنسبة للأنار الأولية لعملية الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي في الجزائر أو ما يعرف بالتسهيلات الكمية، هو تدهور قيمة العملة، وهذا ما دفع بالأفراد إلى استبدالها بأصول مالية محلية كالعقارات أو أصول مالية خارجية كتزايد الطلب على العملات الأجنبية.

إن هذا الإجراء غير التقليدي الذي يسمح للخزينة العمومية بتعبئة موارد استثنائية، يكتسي طابعا انتقاليا محدودا، وجب فيه الحذر والاستعمال المؤطر والخاضع للمتابعة المستمرة. مرافقة مع إجراءات عقلنة النفقات العمومية وتحسين تحصيل الموارد الجبائية للوصول إلى التوازنات الاقتصادية الكلية.

للإشارة فإنه حسب التقديرات الأولية لوزير المالية آنذاك عند البدء في سياسة التمويل غير التقليدي فإن الحكومة بحاجة إلى ما قيمته 570 مليار دينار لإقفال السنة المالية الجارية ومواجهة العجز في الميزانية العمومية، في حين ستكون بحاجة إلى ما قيمته 1815 مليار دينار في 2018، بالإضافة إلى 580 مليار دينار سنة 2019.

غير أن الوضعية الشهرية لبنك الجزائر أظهرت عكس ذلك، إذ أن السندات المالية الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة (بموجب المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض) بلغت نهاية أكتوبر 2017، ما قيمته 570 مليار دج. أما في نهاية شهر نوفمبر 2017 فكانت حوالي 2185 مليار دج. ووصلت نهاية شهر أكتوبر 2018 إلى حوالي 4005 مليار دج. ونهاية شهر نوفمبر 2019 5192 مليار دج. كما بلغت نهاية شهر فيفري 2019 حوالي 6556 مليار دج. (بنك الجزائر، 2019، صفحة 26)

4. خاتمة:

لقد شهدت الجزائر صعوبات مالية متكررة في السنوات الأخيرة، جراء تراجع الجباية البترولية. وهو ما انعكس على السياسة الاقتصادية للدولة بشكل عام، والسياسة المالية بشكل خاص. فقد استهلك ادخار الخزينة الذي كان يحتضنه صندوق ضبط الإيرادات والذي استنفذ خلال الأشهر الأولى لسنة 2017، قبل أن ترجع أسعار البترول إلى الاتجاه التصاعدي بعد منتصف سنة 2017.

كما لجأت الحكومة إلى موارد أخرى تكميلية خلال السنتين الأخيرتين: كالقرض الوطني للنمو الاقتصادي، والمدفوعات استثنائية للأرباح من قبل بنك الجزائر، والحصول على قرض خارجي لدى البنك الإفريقي للتنمية بما يعادل نحو 100 مليار دج. مع قناعة الحكومة بمنع اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وضرورة تعبئة الموارد المالية.

ونظرا للضغوطات التي تثقل كاهل المالية العمومية، لجأت الحكومة لأسلوب استثنائي وانتقالي هو عمليات التمويل غير التقليدية والتي تسمح لبنك الجزائر بزيادة الإصدار النقدي، من أجل النهوض بتوازنات ميزانية الدولة ضمانا للإبقاء على حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار تخفيف العبء على الخزينة العمومية، سطرت الحكومة مجموعة من الأهداف في ظل النموذج الجديد للنمو، ومن أهم محاوره: المسار المتواصل للنمو، مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، عصرنة القطاع الفلاحي، الانتقال الطاقوي بتأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، تنويع الصادرات ودعم الاستثمار المنتج.

التوصيات:

لمعالجة العجز الموازني ولتحقيق الأهداف المرجوة من الآليات المسطرة في هذا الإطار، نقترح التوصيات التالية:

- القيام بإصلاح ضريبي يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية.
- ترشيد الإنفاق العام، وتوجيه الدعم الاجتماعي دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن.
- تنويع الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية واضحة، ودعم القطاع الفلاحي والصناعي.
- التوظيف السليم لفوائض الجباية البترولية.
- ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية المالية، وتفعيل أدوات الرقابة بمختلف أشكالها.

▪ عصنة القطاع المالي والمصرفي، من أجل تهيئة المناخ المناسب للاستثمار.

5. قائمة المراجع:

- ابراهيم متولي حسن المغربي. (2010). الأثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي. الاسكندرية: دار الكتاب الجامعي.
- أحمد عادل حشيش. (1992). أساسيات المالية العامة. بيروت: دار النهضة العربية.
- الأمر 11-03 الأمر 11-03. (26 أوت، 2003). قانون النقد والقرض. (الجريدة الرسمية عدد 52).
- الأمر 01-15 الأمر 01-15. (23 جويلية، 2015). قانون المالية التكميلي لسنة 2015. (الجريدة الرسمية عدد 40).
- القانون 22-03 القانون 22-03. (28 ديسمبر، 2003). قانون المالية لسنة 2004. (الجريدة الرسمية عدد 83).
- القانون 14-16 القانون 14-16. (28 ديسمبر، 2016). قانون المالية لسنة 2017. (الجريدة الرسمية عدد 77).
- القانون 10-17 القانون 10-17. (11 أكتوبر، 2017). قانون متمم للأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض. (الجريدة الرسمية عدد 57).
- الوزارة الأولى. (2017). مخطط عمل الحكومة. الجزائر.
- بنك الجزائر. (10 جويلية، 2019). الوضعية الشهرية في 28 فيفري 2019. (الجريدة الرسمية عدد 44).
- حامد عبد المجيد دراز. (1999). مبادئ المالية العامة. عمان: دار صفاء للنشر.
- عبد الحميد عبد المطلب. (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- عطية عبد الواحد السيد. (1993). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية. بيروت: دار النهضة العربية.
- قراروزاري. (28 مارس، 2016). قرار يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض الوطني للنمو الاقتصادي. (الجريدة الرسمية عدد 20).
- وزارة المالية. (29 جويلية، 2015). تعليمة رقم 002 تتعلق بكيفيات تنفيذ برنامج الامتثال الجبائي الإرادي.
- DGPP. (2017). *Données Statistiques*. Consulté le Juillet 28, 2019, sur Direction Générale de la Prévision et des Politiques: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique>
- Recueil_DGC. (2017, Novembre 26). Instruction N°21.
- Recueil_DGC. (2017, Novembre 30). Instruction N°22.
- Recueil_DGC. (2017, Novembre 30). Instruction N°23.
- Recueil_DGC. (2017, Décembre 19). Instruction N°24.
- Recueil_DGC. (2017, Décembre 21). Instruction N°26.
- Recueil_DGC. (2017, Décembre 21). Instruction N°27.